توصيات اللقاء الدراسي حول موضوع

" الجهوية بين النصوص وعوائق التفعيل"

(مجلس المستشارين ــ في 27 دجنبر 2017)

نظمت "مجموعة العمل التقدمي" في مجلس المستشارين، بتعاون مع "الجمعية الديمقراطية للمنتخبين التقدميين"، يوم الأربعاء 27 دجنبر 2017 بمقر المجلس، لقاء دراسيا حول موضوع " الجهوية بين النصوص وعوائق التفعيل"، أشرف الأستاذ عبد اللطيف أعمو، منسق المجموعة، على تسيير أشغاله.

وقد استهل اللقاء الدراسي بكلمات للسادة عبد الحكيم بنشماس ــ رئيس مجلس المستشارين، خالد الناصري ــ عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية وكريم تاج ــ الكاتب العام للجمعية الديمقراطية للمنتخبين التقدميين.

وبعد ذلك، تقدم بعروض في الموضوع كل من السادة عزيز عبرات ــ إطار بمديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون (المديرية العامة للجماعات المحلية)، محمد النجاري ــ رئيس قسم بمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية (المديرية

العامة للجماعات المحلية) وعدي شجيري ــ مستشار برلماني عن " مجموعة العمل التقدمي" بمجلس المستشارين.

وفي ضوء المداخلات المقدمة وما أعقبها من نقاش جدي، مستفيض ومثمر، خلص اللقاء الدراسي إلى إصدار التوصيات التالية :

1 ــ تبني توصيات الملتقى البرلماني الوطني حول الجهوية الموسعة، والتعجيل بتفعيل هذه التوصيات وكذا التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

2 ــ العمل على تجاوز حالة ضعف، محدودية وتباين مستويات تملك ورش الجهوية المتقدمة؛

3 ــ توفير قيادة استراتيجية لورش الجهوية المتقدمة، تكون لها رؤية واضحة للحاجيات وقدرة كافية على ترتيب الأولويات، اعتبارا لكون الأمر يتعلق بورش طويل المدى؛

4 ــ الرفع من مستوى التمكين في الاستراتيجيات الترابية، ودعم القيادة الاستراتيجية بالجهات؛

5 ــ التأكيد على ضرورة التكوين المستمر للمستشارين الجهويين، والحرص على أن يتم ذلك وفق مقاربة تستجيب للمتطلبات الفعلية وبرنامج ملائم، من حيث المحتوى والتوقيت والتحفيز، إن وطنيا أو جهويا؛

6 ــ المواظبة على تحسيس مكونات الإدارة الترابية والمستشارين الجهويين، معا، بالأدوار الجديدة للجهة، وبمدى أهميتها في التنمية المندمجة والمسار الديمقراطي لبلادنا؛

7 ــ تعبئة المنتخبين جميعهم حول مشروع الجهوية المتقدمة؛

8 ــ تفعيل آليات التشاور والديمقراطية التشاركية؛

9 ــ جعل اللجن الدائمة، فعلا، أداة دائمة للحوار والاقتراح والتفاعل مع المكونات الترابية؛

10 ــ دعم التنظيم الإداري والتقني بما يكسبه المواصفات الملائمة اللازمة، وذلك عبر اعتماد منظام شمولي يحيط بكل حاجيات الجهة؛

11 ــ الحرص على التحسين المستمر للحكامة في جميع أبعادها؛

12 ــ تحديد الأولويات الأساسية لكل جهة، وذلك في نطاق متناغم مع أولويات التنمية البشرية؛

13 ــ تخويل مزيد من الاستقلالية للجهة، وبالتالي لرئيسها، لتمكين الجهة من تحمل مسؤولية أعمالها أمام الناخبين، بعد أن أصبح هؤلاء ينتخبون أعضاءها بكيفية مباشرة؛

14 ــ وجوب الحسم في مشكل محدودية الموارد البشرية، في اطار تمكين الجهة من مستلزمات الاضطلاع، على النحو المطلوب، بالأدوار المناطة بها، مما يستوجب تزويدها بالموارد البشرية الكافية والكفأة؛

15 ــ ضرورة التركيز على اعتماد المراقبة الإدارية البعدية، في ما يخص القرارات المالية، ليتأتى بذلك تجاوز ما يطبع المراقبة القبلية من خلفية وصائية تحول دون دخول القرارات اياها حيز التنفيذ فور اتخاذها؛

16 ــ توسيع دائرة اتفاقات الشراكة المبرمة بين الجهة والجمعيات المدنية لتشمل، بالإضافة إلى الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، جمعيات أخرى تزاول أنشطة متعددة، تمكينا بذلك للجهة من أداء دورها، كاملا وعلى نطاق أرحب، في مساندة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

17 ــ تنويع التعاقدات وآليات التشارك والتعاون مع مختلف الهياكل والمؤسسات العمومية والخاصة؛

18 ــ تفعيل التعاون الدولي؛

19 ــ دعم الأنظمة المالية للجهات، وتنويعها وتقوية الموارد الذاتية؛

20 ــ الكشف عن الموارد الجهوية، والإعلان عنها، وجعلها قاعدة لتنمية الجهة؛

21 ــ مراعاة معيار الهشاشة والخصاص، بالنسبة للجهات المتضررة من التقسيم الإداري المعتمد، لدى تحديد مخصصات ميزانية الدولة للجهات، مع تضمين هذا المعيار في الميزانية تأكيدا بذلك لحرص الدولة على تفعيل توجهها نحو تحقيق العدالة المجالية؛

21 ــ تسريع عملية اصدار ميثاق اللاتمركز واخراج الميكانيزمات المرتبط به إلى حيز الوجود والتفعيل؛

22 ــ صياغة تصور محكم لنظام الإلتقائية من أجل اعتماده كأداة فعالة للاشتغال؛

23 ــ وضع آليات لتقييم السياسات الترابية بالجهات، سواء المتبعة من طرف الدولة أو الجهات؛

24 ــ الدعوة إلى بحث أنجع سبل التعاون بين الجهات والمجالس الجهوية للحسابات في أفق تحسين مستوى إنجاز المشاريع التنموية.

الرباط، في 27 دجنبر 2017